



2019/10/28

من وزير المالية إلى

الموضوع : حول الوثائق المصاحبة لعمليات نقل البضائع.
المرجع : مکتوبکم الوارد بتاريخ 24 سبتمبر 2019

تضمن مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركة "-----" تتولّى ربط الصلة بين البائع والمقتني من خلال موقع واب خاص بها ومعدّ للغرض مبيّنين أنّها لا تقوم بخزن البضاعة ولا تقوم بشراء الملابس المستعملة لغرض إعادة بيعها. وذكرت أنّها تلتجأ إلى شركة "-----" لنقل البضاعة إلى المقتني الذي يتولى دفع الثمن ثمّ تقوم شركة "-----" بخلاص البائع بعد إقتطاع مقابل نقل البضاعة لفائدة شركة "-----" وخصم العمولة الراجعة لها بعنوان الخدمات المسداة من قبلها.

كما بينتم أنّ الشركة الناقلة للبضاعة "-----" تقوم بإرفاق البضاعة بوصل يلصق على الطرد موضوع عملية النقل يتضمن ثمن المنقول وهوية وعنوان المرسل والمرسل إليه. غير أنّه عند مراقبة عملية نقل بضائع بالطريق العام، طالبت مصالح الديوانة شركة "-----" بوجود مصاحبة البضاعة بوصل تسليم مرقم ومؤرخ ومؤشر عليه من قبل شركة "-----"، وهو ما يشكّل عائقاً بالنسبة إلى شركة "-----" التي تعتمد على السرعة في إنجاز الخدمة.

وطلبت على هذا الأساس، ملاءمة الأحكام الجبائية المتعلقة بمراقبة عملية نقل البضائع بالطريق العام المنصوص عليها بالفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة

مع خصوصية نشاط الشركة خاصة وأنها مؤسسة ناشئة "startup" ، من خلال إقتصار شركة على التنصيب بوصل التسليم على أنّ عملية نقل البضاعة منجزة لحساب شركة "مع ذكر عنوان المرسل والمرسل إليه وثمان البضاعة.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنّ الفقرة الفرعية 3 من الفقرة III من الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة تنصّ على أنّه يجب أن تكون كل عملية نقل للبضائع مصحوبة إما بفاتورة أو بوثيقة تقوم مقامها.

ويقوم مقام الفاتورة وصل تسليم مؤرخ يتضمّن خاصة أسماء وعناوين المرسل والمرسل إليه وبيان البضائع المنقولة وكميتها. وتطبق على وصولات التسليم جميع الأحكام المتعلّقة بالفاتورة.

وبناء على ما تقدّم، فإنّ شركة تكون مطالبة باحترام مقتضيات الفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة المتعلّقة بالوثائق المصاحبة لعملية نقل البضاعة كما تمّ توضيحه أعلاه .

وتقبلوا سيدي ، فائق عبارات الإحترام والتقدير .

والسّلام
عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام
للدراسة والتشريع الجبائي
إلهضاء: سهام بوغديري نضوية